

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا
فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنُنْ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾

هنا يؤكد الحق الأمر بأن ابتعدوا عن اليمين . فاليتيم مظنة أن يُظلم لضعفه ، وبخاصة إذا كان أنثى . إن الظلم بعامة محرم في غير اليمين ، ولكن الظلم مع الضعيفة كبير ، فهي لا تقدر أن تدفع عن نفسها ، فالبالغة الرشيدة من النساء قد تستطيع أن تدفع الظلم عن نفسها . وقوله الحق : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا » من « أقسط » ، أى عدل ، والقسط من الألفاظ التى تختلط الأذهان فيها ، وه القسط مرة يطلق ويراد به « العدل » ، إذا كان مكسور القاف ، ولذلك بأتى الحق سبحانه فيقول :

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

(سورة آل عمران)

وهكذا نعرف أن كلمة « قسط » تأتى مرة للعدل ومرة للجور .

فـ « قَسَطَ » ، « يَقْسِطُ » ، « قَسَطًا » وه قسوطًا ، أى ظلم بفتح القاف فى « قَسِطَ » وضمها فى « قُسُوط » .

والقسط بكسر القاف هو العدل . . والقسط بفتح القاف - كما قلنا - هو الظلم . وهناك مصدر ثانٍ هو « قُسُوط » لكن الفعل واحد ، وعندما يقول الحق : « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا » من أقسط . أى خفتهم من عدم العدل وهو الظلم . وهناك فى اللغة ما نسميه همزة الإزالة ، وهى همزة تدخل على الفعل فتزيله ، مثال ذلك : فلان عتب على فلان ، أى لامة على تصرف ما ، ويقال لمن تلقى العتاب عندما يرد

على صاحب العتاب : اعتبه ، أى طمأن خاطره وأزال مصدر العتاب .

ويقال : محمد عتب على علي . فإذا كان موقف علي ؟ يقال : اعتب محمداً أى طيب خاطره وأزال العتاب . ويقال أعجم الكتاب . فلا تفهم من ذلك أنه جعل الكتاب معجماً ، لا ، فأعجمه أى أزال إبهامه وغموضه . كذلك « أقسط » أى أزال القسط والظلم . إذن « القسط » هو العدل من أول الأمر ، لكن « أفسط » إفساطاً ، معنى أنه كان هناك جور أو ظلم وتم رفعه . والأمر ينتهي جميعه إلى العدل . فالعدل إن جاء ابتداء هو : قسط بكسر القاف . وإن جاء بعد جور تمت إزالته فهو إفساط . فحين يقال « أقسط » وه تقسطوا ، بالضم ، فمعناها أنه كان هناك جور وظلم تم رفعه ، ولذلك فعندما نقرأ القرآن نجد يقول :

﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝ ﴾

(سورة الجن)

والقاسطون هنا من القسط - بالفتح - ومن القسوط بالضم ، أى من الجور والظلم ، ونجد القرآن الكريم يقول أيضاً :

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝ ﴾

(من الآية ٤٢ سورة المائدة)

أى أن الله يحب الذين إن رأوا ظلماً أزالوه وأحلوا محله العدل .

الحق هنا في سورة النساء يقول : « وإن خفتهم ألا تقسطوا في اليتامى » أى إن خفتهم ألا ترفعوا الظلم عن اليتامى ، ومعنى أن تخاف من ألا تقسط لأنك بار تعرف كيف تنفذ نفسك من مواطن الزلل . أى فإن خفتهم أيها المؤمنون ألا ترفعوا الجور عن اليتامى فابتعدوا عنهم وليسد كل مؤمن هذه الذريعة أمام نفسه حتى لا تحذره نفسه بأن يجور على اليتيمة فيظلمها . وإن أراد الرجل أن يتزوج فأمامه من غير اليتامى الكثير من النسك .

ومادامت النساء كثيرات فالتعدد يصبح وارداً ، فهو لم يقل : اترك واحدة وخذ

واحدة ، لكنه أوضح : اترك اليتيمة وأمامك النساء كثيرات . إذن فقد ناسب الحال أن نحىء مسألة النعبد هنا ، لأنه سبحانه وتعالى يريد أن يرد الرجل الولي عن تكاثر اليتيمات مخافة أن يظلمهن ، فأمره بأن يترك الأزواج من اليتيمة الضعيفة ؛ لأن النساء غيرها كثيرات . « وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لکم من النساء مثنى وثلاث ورباع » .

وقوله الحق : « ما طاب لكم من النساء » أى غير المحرمات فى قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَسْكُبُوا مَا نَكَّحَ ءَابَاؤُكُمْ مِنْ أَيْسَاءٍ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا
وَسَاءَ سَبِيلًا ۝ ٦٩ ﴾

(سورة التيساء)

وقی قوله سبحانه :

[illegible]

(سورة النباء)

إِذْنٌ فَمَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرَ الْمُحْرَمَاتِ هُنَّ اللَّاتِي يُحْلِلْنَ لِلرَّجُلِ ۖ فَإِنْ كَانَ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلِي وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ

أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا » وهنا يجب أن نفهم لماذا جاء هذا النص ؛ ولماذا جاء بالمتن الثلاث والرابع هنا ؟

إنه سبحانه يريد أن يُرْهِدَ الناس في نكاح البتيات مخافة أن تأتي إلى الرجل لحظة ضعف فيزوج اليتيمة طالما لها ، فأوضح سبحانه : انكح اليتيمة ، والنساء غيرها كثير ، فأعلمك متن ثلاث ورباع ، وابتعد عن اليتيمة حتى لا تكون طامعا في مالها أو ناظراً إلى ضعفها أو لأنها لم يعد لها ولي يقوم على شأنها غيرك .

ونريد أن نقف هنا وقفة أمام قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء متن ثلاث ورباع » ما معنى متن ؟ يقال « متن » أي اثنين مكررة ، كأن يقال : جاء القوم متن ، أي ساروا في طابور وصف مكون من اثنين اثنين . هذا يدل على الوحدة الجانبية .

ويقال : جاء القوم ثلاث ، أي ساروا في طابور مكون من ثلاثة ؛ ثلاثة . ويقال : جاء القوم رباع . أي جاء القوم في طابور يسير فيه كل أربعة خلف أربعة أخرى .

ولو قال واحد : إن المقصود بالمتن الثلاث والرباع أن يكون المسموح به تسعة من النساء . نقول له : لو حسينا بمثل ما نحسب ، لكان الأمر شاملاً لغير ما قصد الله ، فالمتن تعني أربعة ، والثلاث تعني ستة ، والرباع تعني ثمانية ، وبذلك يكون العدد ثمانية عشر ، ولكنك لم تفهم ، لأن الله لا يخاطب واحداً ؛ لكن الله يخاطب جماعة ، فيقول : « وإن خضتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء متن ثلاث ورباع » .

فإذا قال مدرس لتلاميذه : افتحوا كتبكم ، أيعني هذا الأمر أن يأتي واحد ليفتح كل الكتب ؟ لا ، إنه أمر لكل تلميذ بأن يفتح كتابه ، لهذا فإن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي الفسحة أحاداً .

وعندما يقول المدرس : أخرجوا أقلامكم . أي على كل تلميذ أن يخرج قلمه .

وعندما يقال : اركبوا سيارتكم ، أى أن يركب كل واحد سيارته . إذن فمقابلة الجمع بالجمع تفتضى القسمة أحاداً ، ونوله الحق : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدق ألا تعولوا ، هو قول يخاطب جماعة ، فواحد ينكح اثنتين وآخرين ينكح ثلاث نساء ، وثالث ينكح أربع نساء .

والحق سبحانه وتعالى حينما يشرع الحكم بشرعة مرة إيجاباً ومرة يشرعه إباحة ، فلم يوجب ذلك الأمر على الرجل ، ولكنه أباح للرجل ذلك ، وفيه فرق واضح بين الإيجاب وبين الإباحة . والزواج نفسه حتى من واحدة مباح . إذن ففيه فرق بين أن يلزمك الله أن تفعل وأن يبيح لك أن تفعل . وحين يبيح الله لك أن تفعل ، ما المرجح في فعلك ؟ إنه مجرد رغبتك .

ولكن إذا أخذت الحكم ، فخذ الحكم من كل جوانبه ، فلا تأخذ الحكم ، بإباحة التعدد ثم تكف عن الحكم بالعدالة ، وإلا سينشأ الفساد في الأرض ، وأول هذا الفساد أن يشكك الناس في حكم الله . لماذا ؟ لأنك إن أخذت التعدد ، وامتنعت عن العدالة فأنت تكون قد أخذت شقاً من الحكم ، ولم تأخذ الشق الآخر وهو العدل ، فالناس تجنح أمام التعدد ويتعد وتغيب عنه لماذا ؟ لأن الناس شقوا كثيراً بالتعدد أخذاً لحكم الله في التعدد وتركاً لحكم الله في العدالة .

والمهج الإلهي يجب أن يؤخذ كله ، فلماذا نكروا الزوجة التعدد ؟ لأنها وجدت أن الزوج إذا ما تزوج واحدة عليها التفت بكليته وبخوره ويسمته وحنانه إلى الزوجة الجديدة ، لذلك فلا بد للمرأة أن تكروا زواج الرجل عليها بامرأة أخرى .

إن الذين يأخذون حكم الله في إباحة التعدد يجب أن يلزموا أنفسهم بحكم الله أيضاً في العدالة ، فإن لم يفعلوا فهم يشيعون التمرد على حكم الله ، وسيجد الناس حشيات لهذا التمرد ، وسيقال : انظر ، إن فلاناً تزوج بأخرى وأهمل الأولى ، أو ترك أولاده دون رعاية واتجه إلى الزوجة الجديدة .

فكيف تأخذ إباحة الله في شيء ولا تأخذ إلزامه في شيء آخر ، إن من يفعل ذلك

يشكك الناس في حكم الله ، ويجعل الناس تتمرد على حكم الله - والسطحيون في الفهم يقولون : إنهم معذرون ، وهذا منطوق لا يتأق .

إن آفة الأحكام أن يؤخذ حكم جزئي دون مراعاة الظروف كلها ، والذي يأخذ حكماً عن الله لا بد أن يأخذ كل منهج الله .

هات إنساناً عدل في العشرة وفي النفقة وفي البيوتة وفي المكان وفي الزمان ولم يرجع واحدة على أخرى ، فالزوجة الأولى إن فعلت شيئاً فهي لن تجد حنينة لها أمام الناس . أما عندما يكون الأمر غير ذلك فلأنها سوف تجد الحنينة للاعتراض ، والصراخ الذي نسمعه هذه الأيام إنما نشأ من أن بعضاً قد أخذ حكم الله في إباحة التعدد ولم يأخذ حكم الله في عدالة المعدد . والعدالة تكون في الأمور التي للرجل فيها خيار . أما الأمور التي لا خيار للرجل فيها فلم يطالبه الله بها .

ومن السطحيين من يقول : إن الله قال : اعدلوا ، ثم حكم أننا لا نستطيع أن نعدل . نقول لهم : بالله أهذا تشريع ؟ ، أيعطى الله باليمين ويسحب بالشمال ؟ ألم يشرع الحق على عدم الاستطاعة فقال :

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ

فَتَذَرُوهُنَّ كَالْمَعْلُوقَةِ وَإِنْ تَصْلِحُوهَا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ ظُهُورًا رَحِيمًا ۝٤١﴾

(سورة النساء)

ومادام قد شرع على عدم الاستطاعة في العدل المطلق فهو قد أبقي الحكم ولم يلغ ، وعلى المؤمن ألا يجعل منهج الله له في حركة حياته عشرين بمعنى أنه يأخذ حكماً في صالحه ويترك حكماً إن كان عليه . فالمنهج من الله يؤخذ جملة واحدة من كل الناس ، لأن أي انحراف في فرد من أفراد الأمة الإسلامية يصيب المجموع بضرر . فكل حق لك هو واجب عند غيرك ، فإن أردت أن تأخذ حنك قلّ واجبك ، والذين يأخذون حكم الله في إباحة التعدد يجب أن يأخذوا حكم الله أيضاً في العدل ، وإلا أعطوا خصوم دين الله حججاً قوية في إبطال ما شرع الله ، وتغيير ما شرع الله بحجة ما يرونه من آثار أخذ حكم وإهمال حكم آخر .



والعدل المراد في التعدد هو القسمة بالسوية في المكان ، أى أن لكل واحدة من المتعددات مكاناً يساوى مكان الأخرى ، وفي الزمان ، وفي متاع المكان ، وفيما يخص الرجل من متاع نفسه ، فليس له أن يجعل شيئاً له قيمة عند واحدة ، وشيئاً لا قيمة له عند واحدة أخرى ، بأن مثلاً يجماعة « منامة » صُوف يضعها عند واحدة ، ويأتى بأخرى من قماش أقل جودة ويضعها عن واحدة ، لا . لا بد من المساواة ، لا في متاعها فقط ، بل متاعك أنت الذى تتمتع به عندها ، حتى أن بعض المسلمين الأوائل كان يساوى بينهم في الثمال التى يلبسها في بيته ، فيأتى بها من لون واحد وشكل واحد وصف واحد ، وذلك حتى لا تبدل واحدة منهم على الأخرى قائلة : إن زوجي يكون عندي أحسن هندياً منه عندك . والعدالة المطلوبة - أيضاً - هي العدالة فيها بدخل في اختيارك ، لأن العدالة التى لا تدخل في اختيارك لا يكلف الله بها ، فانت عدلت في المكان ، وفي الزمان ، وفي المتاع لكل واحدة ، وفي المتاع لك عند كل واحدة ، ولكن لا يطلب الله منك أن تعدل بميل قلبك وحب نفسك ؛ لأن ذلك ليس في مكتتك .

والرسول صلى الله عليه وسلم يحطينا هذا فيقول : عن عائشة رضى الله عنها قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم ويعدل ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » بمعنى القلب) .
إذن فهذا معنى قول الحق :

﴿ وَلَنْ نُسْطَبِعُكَ أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾

(من الآية ١٢٩ سورة النساء)

لأن هناك أشياء لا تدخل في قدرتك ، ولا تدخل في اختيارك ، كان ترفع نفسك عند واحدة ولا ترفع نفسك عند أخرى ، أو ترفع جنسياً عند واحدة ولا ترفع عند أخرى ، لكن الأمر الظاهر للجميع يجب أن تكون فيه القسمة بالسوية حتى لا تبدل واحدة على واحدة . وإذا كان هذا في النساء المتعددات - ومن صوارض - حيث من الممكن أن يخرج الرجل عن أى امرأة - بطلاق أو فراق فيما يملك بولادها منه ؟ لا بد أيضاً من العدالة .

والذى يفسد جو الحكم المنهجي لله أن أناساً يجدون رجلاً عذد ، فآخذ إباحة الله في التعدد ، ثم لم يعدل ، فوجدوا أبناء من واحدة مهملين مشردين ، فيأخذون من ذلك حجة على الإسلام . والذين حاولوا أن يفعلوا ما فعلوا في قوانين الأحوال الشخصية إنما نظروا إلى ذلك ، التباين الشديد الذى يحدثه بعض الآباء الحمقى نتيجة تفضيل أبناء واحدة على أخرى في المآكل والملبس والتعليم .

إذن فالمسلم هو الذى يهجر دينه ويعرضه للنقد والنيل من أعدائه له . فكل إنسان مسلم على ثغرة من ثغرات دين الله تعالى فعليه أن يصون أقواله وأفعاله وحركاته وسكناته من أى انحراف أو شطط ، لأن كل مسلم بحركته وبصرفه يقف على ثغرة من منهج الله ، ولا تظنوا أن الثغرات فقط هى الشيء الذى يدخل منه أعداء الله على الأرض كالنور ، لا ، الثغرة هى الفجوة حتى فى القيم يدخل منها خصم الإسلام لينال من الإسلام .

إنك إذا ما تصرفت تصرفاً لا يليق فأنت فتحت ثغرة لخصوم الله . فسُد كل ثغرة من هذه الثغرات ، وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد توسع فى العدل بين الزوجات توسعاً لم يقف به عند قدرته ، وإن وقف به عند اختباره ، فالرسول صلى الله عليه وسلم حين مرض كان من الممكن أن يعذره المرض فيستقر فى بيت واحدة من نسائه ، ولكنه كان يأمر بأن يحمله بعض الصحابة ليطوف على بقية نسائه فى أيامهن فآخذ قدرة الغير . وكان إذا سافر يفرع بيتين ، هذه هى العدالة .

وحين توجد مثل هذه العدالة يشح فى الناس أن الله لا يشرع إلا حقاً ، ولا يشرع إلا صدقاً ، ولا يشرع إلا خيراً ، ويسد الباب على كل خصم من خصوم دين الله ، حتى لا يجد ثغرة ينفذ منها إلى ما حرم دين الله . وإن لم يستطع المسلم هذه الاستطاعة فليلزم نفسه بواحدة . ومع ذلك حين يلزم المسلم نفسه بزوجة واحدة ، هل انتفتت العدالة مع النفس الواحدة ؟ لا ، فلا يصح ولا يستقيم ولا يحل أن يحمل الرجل زوجته . ولذلك حينما شكك امرأة إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن زوجها لا يأتى إليها وهى واحدة وليس لها ضرائر ، فكان عنده أحد الصحابة ، فقال له : أفتها أى أعطها الفتى .

قال الصحابي : لك عنده أن يبيت عندك الليلة الرابعة بعد كل ثلاث ليال .

ذلك أن الصحابي فرض أن لها شريكات ثلاثاً ، فهي تستحق الليلة الرابعة .
ومر عمر - رضي الله عنه - من الصحابي ؛ لأنه عرف كيف يقضى حتى في أمر المرأة الواحدة .

إذن قول الحق سبحانه وتعالى :

﴿ وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾

(من الآية ١٢٩ سورة النساء)

أى لا نتمكن أن المطلب منكم تكليفاً هو العدالة حتى في ميل القلب ووجهه . لا .
إنما العدالة في الأمر الاختياري . ومادام الأمر قد خرج عن طاقة النفس وقدرتها فقد
قال - سبحانه - : « فلا تميلوا كل الميل » . ويأخذ السطحبون الذين يريدون أن يبرروا
الخروج عن منهج الله فيقولوا : إن المطلب هو العدل وقد حكم الله أننا لا نستطيع
العدل .

ولهؤلاء نقول : هل يعطى ربنا باليمين ويأخذ بالشمال ؟ فكانه يقول : اعدلوا وأنا
أعلم أنكم لن تعدلوا ؟ فكيف يتأتى لكم مثل هذا الفهم ؟ إن الحق حين قال :
« ولن نستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » أى لا يتعدى العدل ما لا تملكون
من القوى والميل ؛ لأن ذلك ليس في إمكانكم ، ولذلك قال : « فلا تميلوا كل
الميل » .

نقول ذلك للذين يريدون أن يطلقوا الحكم غير واعين ولا فاهمين عن الله ،
وتقوله كذلك للفاهمين الذين يريدون أن يدلّسوا على منهج الله ، وهذه المآلة من
المسائل التي تتعرض للأسرة ، وبها الرجل . فهب أن رجلاً ليس له ميل إلى
زوجته ، فماذا يكون الموقف ؟ أمن الأحسن أن يطلقها ويسرحها ، أم تظل عنده
ويأتى بامرأة تستطيع نفسه أن ترتاح معها ؟ أو يطلق غرائزه في أعراض الناس ؟

إن الحق حينما شرع ، إنما شرع ديناً متكاملًا ، لا تأخذ حكماً منه لتترك حكماً

آخر .

والأحداث التي أرهقت المجتمعات غير المسلمة ألبانهم إلى كثير من قضايا الإسلام . وأنا لا أحب أن أطيل ، هناك بعض الدول تكلمت عن إباحة التعدد لا لأن الإسلام قال به ، ولكن لأن ظروفهم الاجتماعية حكمت عليهم أنه لا يحل مشاكلهم إلا هذا ، حتى ينهوا مسألة الخليلات . والخليلات هن اللاتي يذهب إليهن الرجال ليهتكوا أعراضهن ويأتوا منهن بلفظاء ليس لهم أب .

إن من الخير أن تكون المرأة الثانية ، امرأة واضحة في المجتمع . ومسألة زواج الرجل منها معروفة للجميع ، ويتحمل هو عبء الأسرة كلها . ويمكن لمن يريد أن يستوضح كثيراً من أمر هؤلاء الناس أن يرجع إلى كتاب تفسير في هذا الموضوع للدكتور محمد خفاجة حيث أورد قائمة بالدول وقراراتها في إباحة التعدد عند هذه الآية .

وهنا يجب أن ننتبه إلى حقيقة وهي : أن التعدد لم يأمر به الله ، وإنما أباحه ، فالذي ترهقه هذه الحكاية لا يعدد ، فافقه لم يأمر بالتعدد ولكنه أباح للمؤمن أن يعدد . والمباح أمر يكون المؤمن حراً فيه يستخدم رخصة الإباحة أو لا يستعملها ، ثم لنبحث بحثاً آخر . إذا كان هناك تعدد في طرف من طرفين فإن كان الطرفان متساويين في العدد ، فإن التعدد في واحد لا يتأتى ، والمثل هو كالاتي :

إذا دخل عشرة أشخاص حجرة وكان بالحجرة عشرة كراسي فكل واحد يجلس على كرسي ، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يأخذ واحد كرسيًا للجلوس وكرسيًا آخر ليمد عليه ساقيه . لكن إذا كان هناك أحد عشر كرسيًا ، فواحد من الناس يأخذ كرسيًا للجلوس وكرسيًا آخر ليستند عليه ، إذن فتعدد طرف في طرف لا يتشأ إلا من فائض . فإذا لم يكن هناك فائض ، فالتعدد - واقعاً - يمتنع ، لأن كل رجل سيتزوج امرأة واحدة وتنتهي المسألة ، ولو أراد أن يعدد الزواج قلن يجب .

إذن فإباحة التعدد تعطينا أن الله قد أباحه وهو يعلم أنه يمكن لأن هناك فائضاً . والفائض كما قلنا معلوم . لأن عدد ذكور كل نوع من الأنواع أقل من عدد الإناث . وضرربنا المثل من قبل في النخل وكذلك البيض عندما يتم تفريخه ، فإننا نجد عدداً

قليلًا من الديوك والبقية إناث . إذن فالإناث في النبات وفي الحيوان وفي كل شيء أكثر من الذكور .

وإذا كانت الإناث أكثر من الذكور ، ثم أخذ كل ذكر مقابله فما مصير الأعداد التي تفيض وتزيد من الإناث ؟ إما أن تعف الزائدة فتكبت غرائزها وتحبط ، وتنفس في كثير من تصرفاتها بالنسبة للرجل وللمحيط بالرجل ، وإما أن تنطلق ، تنطلق مع من ؟ إنها تنطلق مع متزوج . وإن حدث ذلك فالعلاقات الاجتماعية تفقد .

ولكن الله حين أباح التعدد أراد أن يجعل منه مندوحة لامتناع الفاضل من النساء ؛ ولكن بشرط العدالة . وحين يقول الحق : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » أي إن لم نستطع العدل الاختياري فليلزم الإنسان واحدة .

وبعد ذلك يقول الحق : « أو ما ملكت أيمانكم » .

وهناك من يقف عند « ما ملكت أيمانكم » ويتجادل ، ونطمئن هؤلاء الذين يقفون عند هذا القول ويقولون : لم يعد هناك مصدر الآن لذلك اليمين ؛ لأن المسلمين الآن في خنوع ، وقد اجترأ عليهم الكفار ، وصاروا يقتطمعون دولاً من دولهم . وما هب المسلمون ليقفوا لحماية أرض إسلامية . ولم تعد هناك حرب بين مسلمين وكفار ، بحيث يكون فيه أسرى ، ودملك اليمين » .

ولكننا ندافع عنه أيام كان هناك ملك يمين . ولنا المعنى الناصح حين يبيع الله متعة السيد بما ملكت يمينه ، انظر إلى المعنى ، فالإسلام قد جاء ومن بين أهدافه أن يصفى الرق ، ولم يأت ليبيء بالرق .

وبعد أن كان لتصفية الرق سبب واحد هو إرادة السيد . عُدَّ الإسلام مصارف تصفية الرق ؛ فارتكبت ذنب ما يقال للمذنب : اعتق رقبة كفاً لك اليمين . وكفاً لك ظهار فيؤمر رجل ظاهر من زوجته بأن يعتق رقبة وكفاً لك فطر في صيام ، وكفاً لك قتل .. إلخ .. إذن فالإسلام يوسع مصارف العتق .

ومن يوسع مصارف العتق يريد أن يقى على الرق ، أم يريد أن يصفه ويحويه ؟

ولنفترض أن مؤمناً لم يلنب ، ولم يفعل ما يستحق أن يعتق من أجله رقبته ، وعنده جوار ، هنا يضع الإسلام القواعد لمعاملة الجوارى :

- إن لم يكن عندك ما يستحق التكفير ، فعليك أن تطعم الجارية بما تأكل وتلبسها ما يلبس أهل بيتك ، لا تكلفها ما لا تطيق ، فإن كلفتها فاعتها ، أى فضل هذا ، يدها بيد سيدها رسيدها ، فما الذى ينقصها ؟ إن الذى ينقصها إرواء إلحاح الغريزة ، وخاصة أنها تكون فى بيت للرجل فيه امرأة ، وتراها حين تترين لزوجها ، وتراها حين تخرج فى الصباح لتستحم ، والنساء عندهن حساسية لهذا الأمر ، فتصوروا أن واحدة مما ملكت يمين السيد بهذه المواقف ؟ ألا تنهаж فيها الفرائز ؟

حين يبيح الله للسيد أن يستمتع بها وإن تسمتع به ، فإنه يرحمها من هذه الناحية ويعلمها أنها لا تفل عن سيدتها امرأة الرجل فتستمتع مثلها . ويريد الحق أيضاً أن يعمق تصفية الرق ، لأنه إن زوجها من رجل رقيق فإنها تظل جارية أمة ، والذى تملكه يكون رقيقاً ، لكن عندما تسمتع مع سيدها وتأن منه بولد ، فإنها تكون قد حررت نفسها وحررت ولدها ، وفى ذلك زيادة فى تصفية الرق ، وفى ذلك إكرام لغريزتها . لكن الحمقى يريدون أن يؤاخذوا الإسلام على هذا !!

يقول الحق : « فإن خفتهم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا » فالعدل أو الاكتفاء بواحدة أو ما ملكت اليمين « ذلك أقرب ألا تجوروا . وبعض الناس يقول : « أدنى ألا تعولوا » أى ألا تكثر ذريتهم وعيالهم . ونقول لهم : إن كان كذلك فالحق أباح ما ملكت اليمين ، وبذلك يكون السبب فى وجود العيال قد اتسع أكثر ، وقوله : « ذلك أدنى ألا تعولوا » أى أقرب ألا تظلموا وتجوروا ، لأن العول فيه معنى الميل ، والعول فى الميراث أن تزيد أسهم الأنصاء على الأصل ، وهذا معنى عالت المسألة ، وإذا ما زاد العدد فإن النصيب فى التوزيع ينقص .

وبعد ذلك يقول الحق :

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاكْلُوهُ هِيَءَ امْرِيًّا﴾

والمقصود بـ « صدقاتهن » هو المهور ، ود النحلة ، هي العطية ، وهل الصداق عطية ؟ لا . إنه حق وأجر بضع ، ولكن الله يريد أن يوضح لنا : أى فليكن إيتاء المهور للنساء نحلة ، أى وزع دين لا حكم قضاء ، والنحلة هي العطية .

وانظر إلى اللغات الإلهية والأداء الإلهي للمعان ، لأنك إن نظرت إلى الواقع فستجد الآتي :

الرجل يتزوج المرأة ، وللرجل في المرأة متعة ، وللمرأة أيضا متعة أى أن كلاً منهما له متعة وشركة في ذلك ، وفي رغبة الإنجاب ، وكل من المفترض ألا تأخذ شيئاً ، لأنها مستمتع وأيضاً قد تحب ولداً لها ، ومى مستعمل في المنزل والرجل سيكدح خارج البيت ، ولكن هذه عطية قررها الله كرامة للنساء « وأتوا النساء صدقاتهن نحلة » والأمر في « أتوا » لمن ؟ إما أن يكون للزوج فقوله : « وأتوا النساء صدقاتهن » يدل على أن المرأة صارت زوجة الرجل ، وصار الرجل ملزماً بالصداق ومن الممكن أن يكون ديناً إذا تزوجها بمهر في ذمته يؤديه لها عند يساره ، وإما أن يكون الأمر لولي أمرها فالذي كان يزوجه أخته مثلاً ، كان يأخذ المهر له ويتركها دون أن يعطيها مهرها ، والأمر في هذه الآية - إذن - إما أن يكون للأزواج وإما أن يكون للأولياء . وحين يُشرع الحق لحماية الحقوق فإنه يفتح المجال لأربحيات الفضل .

لذلك يقول : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَاكْلُوهُ هِيَءَ امْرِيًّا » .

لقد عرّف الحق الحقوق أولاً بمخاطبة الزوج أو ولي الأمر في أن مهر الزوجة لها لانه أجر البضع . ولكنه سبحانه فتح باب أربحية الفضل فإن تنازلت الزوجة فهذا أمر آخر ، وهذا ادعى أن يؤصل العلاقة الزوجية وأن يؤدم بينها . والمراد هنا هو طيب

النفس ، وإياك أن تأخذ شيئاً من مهر الزوجة التي تحت ولايتك بسبب الخياء ، فإلهم أن يكون الأمر عن طيب نفس . ه فإن طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً . والهنئ هو الشيء المأكول وتستبيحه حين يدخل فمك . لكنك قد تأكل شيئاً هنيئاً في اللذة وفي المضغ وفي الأكل ولكنه يورث متعبة صحية . إنه هنيء ، لكنه غير مريء . والمقصود هو أن يكون طيب للطعم وليس له عواقب صحية رديئة . وهو يختلف عن الطعام الهنيء غير المريء الذي يأكله الإنسان فيطلب من بعده العلاج .

إذن فكل أكل يكون هنيئاً ليس من الضروري أن يكون مريئاً . وعلينا أن نلاحظ في الأكل أن يكون هنيئاً مريئاً .

والإمام علي - رضوان الله عليه وكرم وجهه - جاء له رجل يشتكى وجعاً ، والإمام علي - كما نعرف - مدينة العلم والفنبا ، وهبه الله مقدرة على إبداء الرأي والفتوى .

لم يكن الإمام علي طبيباً . . لكن الرجل كان يطلب علاجاً من فهم الإمام علي وإشرافاته .

قال الإمام علي للرجل : خذ من صدق امرأتك درهمين واشتر بهما عسلاً ، وأذب العسل في ماء مطر نازل لساعته - أي قريب عهد باله - واشربه فإن سمعت الله يقول في الماء ينزل من السماء :

﴿ وَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْشَرًا ﴾

(من الآية ٩ سورة ق)

وسمعت سبحانه وتعالى يقول في العسل :

﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾

(من الآية ٦٩ سورة النحل)

وسمعت يقول في مهر الزوجة :

﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾

(من الآية ٤ سورة النساء)

فإذا اجتمع في دواء البركة والشفاء الهنيء والمرىء عافاك الله إن شاء الله . لقد أخذ الإمام عليّ - رضوان الله عليه وكرّم الله وجهه - عناصر أربعة ليمزجها ويصنع منها دواءً ناجماً ، كما يصنع الطبيب العلاج من عناصر مختلفة وقد صنع الإمام عليّ علاجاً من آيات القرآن .

وبعد ذلك ينتقل الحق إلى قضايا التلمى والفهاء والمال والوصاية والقوامة ، فيقول سبحانه :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ
فِيهَا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا
مَعْرُوفًا ٥ ﴾

ومن هو السفیه ؟ إن الذى لا صلاح له فى عقل ولا يستطيع أن يصرف ماله بالحكمة . ومن الذى يعطى ماله إلى سفیه ؟ إن الحق يقول ذلك ليعلمنا كيفية التصرف فى المال - ومثال على ذلك يقول الحق :

﴿ وَلَا تَلْبِسُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾

(من الآية ١١ سورة الحجرات)

هل أحد منا يلمز نفسه ؟ لا ، ولكن الإنسان يلمز خصمه ، ويلمز الخصم يؤدي إلى لئيم النفس لأن خصمه سيلمزه ويعيبه أو لأنكها سواء . إذن فقول الحق : « وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم » يعنى أن الله يريد أن يقول : إن السفیه يملك المال ، إلا أن سفیه يمنع من أن يحسن التصرف . وعدم التصرف الحكيم يذهب بالمال ويفسده ، وحين يكون سفياً قلما ليس له - تصرفاً وإدارة - ولكن المال لمن يصلحه بالقوامة .

أو أن الحق سبحانه وتعالى يعالج قضية كان لها وجود في المجتمع وهي أن الرجل إذا ما كان له أبناء ، وكبروا قليلا ، فهو يجب أن يتخلص من حركة الحياة ، ويعطى لهم حق التصرف في المال . وإن كان تصرفهم لا يتفق مع الحكمة ، فكأنه قال سبحانه : « لا ، إياك أن نعطي أموالك للسفهاء بدعوى أنهم أولادك . وإياك أن نملك أولادك ما وهبه الله لك من رزقك » لأن الله جعل من مالك قايماً لك . وإياك أن تجعل قايماً أنت في يد غيرك .

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قايماً . وارزقوهم فيها ، وهل السفية لا يعيش ؟ وهل يأكل السفية دون أكل الرشيد ؟ أليس السفية دون لبس الرشيد ؟ أيسكن السفية دون مسكن الرشيد ؟ أيتسم الإنسان في وجه الرشيد ولا يتسم في وجه السفية ؟ لا ، لذلك يأمر الحق ويقول : « وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا » ذلك أمر بحسن معاملة السفية ، وإياكم أن تعبروهم بسفاههم ، ويكفيهم ما هم فيه من سفه .

ويرجع الحق من بعد ذلك إلى اليتامى :

﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَقًّا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿٤٠﴾ ﴾

إن الله سبحانه وتعالى يأمر في التعامل مع اليتامى بأن يبدأ الولي في اختبار اليتيم

وتدريبه على إدارة أمواله من قبل الرشد ، أى لا تنتظر وقت أن يصل اليتيم إلى حد البلوغ ثم تتلبه بعد ذلك ، فقبل أن يبلغ الرشد ، لا بد أن تجربيه في مسائل جزئية فإذا تبين واتضح لك امتدائه منه وحسن تصرفه في ماله ؛ لحفظها تحت الحكم جاهزاً ، فلا تضطر إلى تأخير إنشاء الأموال إلى أن تتلبه في رشده . بل عليك أن تجربيه وتدريبه وتمتحنه وهو تحت ولايتك حتى يأتى أوان بلوغ الرشد فيستطيع أن يسلم منك ماله ويديره بنفسه . وحتى لا نمر على المال لحظة من رشد صاحبه وهو عندك .

فسبحانه يقول: «وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً .

فعندما يبلغ اليتيم الرشد وقد تم تدريبه على حسن إدارة المال . وعرف الوصى أن اليتيم قد استطاع أن يدير ماله ، ومن فور بلوغه الرشد يجب على الوصى أن يدفع إليه ماله ، ولا يصح أن يأكل الوصى مال اليتيم إسرافاً . والإسراف هو الزيادة في الحد ؛ لأنه ليس ماله « إنه مال اليتيم . وعندما قيل لرجل شره : ماذا تريد أيها الشره ؟ قال الشره : « أريد فصعة من ثريد أضرب فيها بيدي كما يضرب الولي السوء في مال اليتيم » . أنجانا الله وإياكم من هذا الموقف ، ونجد الحق يقول : « ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا » .

إن الحق سبحانه يحذرننا من الإسراف في مال اليتيم في أثناء مرحلة ما قبل الرشد ، وذلك من الخوف أن يكبر اليتيم وله عند الولي شيء من المال أى أن يسرف الولي فينفق كل مال اليتيم قبل أن يكبر اليتيم ويرشد ، والله سبحانه وتعالى حين يشرع فهو بجلال كماله يشرع تشريعاً لا يمنع قوامه الفقير العادل غير الراجد . كان الحق قادراً أن يقول : لا تعطوا الوصية إلا للإنسان عنده مال لأنه في غنى عن مال اليتيم .

لكن الحق لا يمنع الفقير التزبه صاحب الخبرة والإيمان من الرولية .

ولذلك يقول الحق سبحانه عن الولي : « ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً

فليأكل بالمعروف « فلا يقولن أحد عن أحد آخر : إنه فقير ، ولو وضعنا يده على مال اليتيم فإنه يأكله . لا ، فهذا قول بمقاييس البشر ، لا يجوز أن يمنع أحد فقيرا مؤمنا أن يكون وليا لليتيم ؛ لأننا نريد من يملك حصيدا إيمانيا يعلو به فوق الطمع في المال ؛ لذلك يقول الحق عن الوصي على مال اليتيم : إن عليه مسئولية واضحة .

فإن كان غنيا فليستعفف ، وإن كان فقيرا فليأكل بالمعروف : وحددوا المعروف بأن يأخذ أجر مثله في العمل الذي يقوم به .

وكلمة المعروف تعني الأمر المتداول عند الناس ، أو أن يأخذ على قدر حاجته . ويقول الحق : « فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا » وانظروا الحباية ، هو سبحانه يصنع الحماية للولي أو الوصي ، فالحق يعلم خلقه ، ويخلق من الأغيار - والولي على اليتيم لا بد أن يلى الأمر بحكمة وحرص ؛ حتى لا يكرهه اليتيم . وربما قد يراضيه في كل شيء . نقول له : لا ، أعطه بقدر حتى لا تفسده . فإذا ما أعطى الولي اليتيم بقدر ربما كرهه اليتيم ، لأن اليتيم قد يرغب في أشياء كماله لا تصلح له ولا تناسب إمكاناته ، وعندما يصل اليتيم إلى سن الرشد قد يتركز كرهه ضد الوصي ، فيقول له : لقد أكلت مالي ؛ لذلك يوضح الحق للولي أو الوصي : كما حميت اليتيم بحسن ولايتك أحبك أنا من رشد اليتيم .

لذلك يجب عليك - أيها الولي - حين تدفع المال إليه أن تشهد عليه ، لأنك لا تملك الأغيار النفسية ، فربما نجد عليك وكرهك ؛ لأنك كنت حازما معه على ماله ، وكنت تضرب على يده إذا انحرف . وإذا ما كرهك ربما التمس فترة من الفترات وقام ضدك واتهمك بما ليس فيك ؛ لذلك لا بد من أن تحضر شهودا عدولا لحظة تسليمه المال . وهذه الشهادة لتستبرى بها من المال فحسب ، أما استبراء الدين فموكول إلى الله « وكفى بالله حسيبا » .

هذا وإن سورة النساء تمالج الضعف في المرأة والضعف في اليتيم ، لأن الحال في المجتمع الذي جاء عليه الإسلام أنهم كانوا لا يورثون النساء ولا يورثون الصغار الذين لم تشتد أجنحتهم ، وكانت القاعدة الغريبة عندهم هي : من لم يطعن برمح

ولم يند عن حريم أو عن مال ولم يشهد معارك فهو لا يأخذ من التركة . وكانت هذه قمة استضعاف أقوياء لضعفاء . وجاء الإسلام ليصفي هذه القاعدة . بل فرض وأوجب أن تأخذ النساء حقوقهن وكذلك الأطفال ، ولهذا قال الحق سبحانه :

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ٧ ﴾

ومن الذي يفرض هذا النصب ؟ إنه الله الذي ملك وهو الذي فرض .

هنا نلاحظ أن المرحوم الشهيد صاحب الظلال الوارفة الشيخ سيد قطب حفظ ملحظا جليلا هو : كيف يكون للميت أولاد أو نساء عسويون عليه ولا يأخذون ؟ إن الصغار كانوا أولى أن يأخذوا لأن الكبار قد اشتدت أعوادهم وسواعدهم ، فالصغار أولى بالرعاية ، وأيضا إذا كانت قوانين « متدل » في الوراثة توضح أن الأولاد يرثون من أمهاتهم وآبائهم وأجدادهم الخصال الحسنة أو السيئة ، أو المرض أو العفة أو الخلق ، فلماذا لا تورثونهم أيضا في الأموال ؟

وحين نسمع قول الحق : « نصيبا مفروضا » فلا بد أن يوجد فرض ، ويوجد مفروض عليه . والفرض هنا هو الله الذي ملك ، وفيه فرق دقيق بين « فرض » و « أوجب » فالفرض يكون قادما من أعلى ، لكن الواجب قد يكون من الإنسان نفسه ، فالإنسان قد يوجب على نفسه شيئا .

وحين يتكلم الحق عن النصيب المفروض ، فقد بين أن له قدرا معلوما ، ومثام للنصيب قدر معلوم ، فلا بد أن يتم إيضاحه . . ولم يبين الحق ذلك إلا بعد أن يُدخل في العملية أناسا قد لا يرثهم ، وهم ممن حول الميت ممن ليسوا بوارثين .

ويوضح سبحانه الدعوة إلى إعطاء من لا نصيب له ، إياكم أن يلهوكم هذا النصيب المفروض عن لا نصيب له في التركة .

لذلك يقول سبحانه وتعالى :

﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۖ ﴾

وحين يحضر أولو القربى واليتامى والمساكين مشهد توزيع المال ، وكل واحد من الورثة الذين يتم توزيع مال المورث عليهم انتهت مسأله ، قد يقول هؤلاء غير الوارثين : إن الورثة إنما يأخذون غنيمة باردة هبطت عليهم مثل هذا الموقف يترك شيئاً في نفوس أولى القربى واليتامى والمساكين .

صحيح أن أولى القربى واليتامى والمساكين ليسوا وارثين ، ولن يأخذوا شيئاً من التركة فرضاً لهم ، ولكنهم حضروا القسمة ؛ لذلك يأتي الأمر الحق : « فأرزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً » فلو أنهم لم يحضروا القسمة لاختلف الموقف . فيأمر سبحانه بأن ترزق اليتامى وأولى القربى والمساكين حتى نشتل منهم الحقد أو الحسد للمورث ، أو الضغن على المورث ، وبذلك يشيع في الناس شيء من الألفة ومن المحبة ومن حب الخير لأنهم قد نالوا شيئاً من الخير مع هؤلاء ، فلا يكونون حاقدين على الورثة ولا على المورث ، ولا يكتفى الحق بالأمر برزق هؤلاء الأقارب واليتامى والمساكين ، ولكن يأمر أن نقول لهم : قولاً معروفاً ، مثل أن ندعو الله لهم أن يزيد من رزقهم ، وأن يكون لهم أموال وأن يتركوا أولاداً ويورثوهم ، ومن الذي يجب عليه أن يقوم بمثل هذا العمل ؟ إنهم الوارثون إن كانوا قد بلغوا الرشد ، ولكن ماذا